العرب
الثلاثاء 2020/04/14
السنة 42 العدد 11677

أنقرة تغامر برفض اللجوء إلى صندوق النقد

استياء أردوغان من الصندوق يحرم تركيا من حبل الإنقاذ

ضعف مناعة الاقتصاد التركي

جددت الحكومة التركية مكابرتها ورفضها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي رغم تسارع انحدار أوضاعها المالية في وقت يؤكد فيه المحللون أن الاقتصاد التركي عاجز عن مواجهة تداعيات تفشي فايروس كورونا بسبب قلة الموارد المالية.

أنقرة - أكد وزير المالية التركي براءت البيرق عدم عقد اجتماعات أو طلب مساعدة من أي مؤسسة أو دولة، وذلك في تأكيد لنفي مكتب الرئيس رجب طيب أردوغان إمكانية عقد صفقة جديدة مع صندوق النقد الدولي.

وفتح البيرق بابا للتكهنات بشأن موقف أنقرة مستقبلا بقوله في منشور على موقع تويتر "نتواصل مع العديد من الدول والمؤسسات حول مكافحة فايروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد".

ونسبت وكالة بلومبرغ إلى البيرق قوله "في تركيا، ندعم آليات مختلفة بين الدول لضمان استمرار التجارة العالمية؛ وغير ذلك، فإننا لم نعقد أي اجتماع أو نطلب أي شيء من أي مؤسسة أو دولة".

وجاء ذلك بعد استبعاد الرئاسة التركية أن يتم طلب قرض من صندوق النقد الدولي، بعد تكهنات أثارها تصريح لرئيسة الصندوق كريستينا جورجيفا تحدثت فيه عن "اتصال بناء" بين الصندوق وأنقرة.

وأكدت أن تركيا لا تخطط لإبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي، في الوقت الذي تدرس فيه خيارات تمويلية لتخفيف الأثر الاقتصادي لانتشار فايروس كورونا.

وكانت رويترز قد نقلت عن مسؤولين قولهم إن تركيا أجرت محادثات مع الولايات المتحدة بشأن الحصول على خط مبادلات من مجلس الاحتياطي الاتحادي، إضافة إلى خيارات تمويل أخرى.

وقال إبراهيم كالين المتحدث باسم الرئاسة التركية خلال مقابلة مع قناة "سي.أن.أن تُرك" إن "صندوق النقد الدولي ليس على جدول أعمالنا. تركيا ليس لديها ترتيب لعقد صفقة جديدة مع الصندوق".

وكشفت مديرة الصندوق عن زيف ادعاءات تركيا بعدم إجراء محادثات بالرد على انتقادات أردوغان للصندوق بالقول "في الواقع لدينا انخراط مثمر للغاية مع جميع الأعضاء، بما فيهم تركيا... نحن هنا من أجل جميع أعضائنا".

وكان تأكيد جورجيفا وجود محادثات مع أنقرة قد أوقف تراجع الليرة نهاية الأسبوع الماضي، بسبب قناعة الأسواق بحاجة تركيا إلى خطة إنقاذ من صندوق النقد الدولي.

لكن إصرار المسؤولين الأتراك على نفي تلك المحادثات أدى إلى تراجع العملة التركية في نهاية التعاملات الأوروبية أمس، بأكثر من ثلاثة في المئة لتصل إلى 6.79 ليرة للدولار.

ويقول محللون إن الاقتصاد التركي يعاني من مشاكل هيكلية عميقة، وإن تسارع تفشي الوباء في البلاد سيؤدي إلى تعميق مواطن الاختلالات العميقة، خاصة في ظل استخفاف قيادتها بتداعيات انتشار الفايروس.

وصنفت موديز تركيا كواحدة من أقل الدول قدرة على التغلب على الصدمة التي سببها الوباء، ورجحت ألا يسجل اقتصادها أي نمو في العام الحالي وأن يتضرر قطاع السياحة بشكل خاص هذا الصيف.

وتؤكد كابيتال إيكونوميكس أن السياسة النقدية في تركيا تعاني من صعوبات أكبر من معظم الأسواق الناشئة، حيث تتمتع تلك الدول بأسعار فائدة منخفضة جدا بالفعل على عكس تركيا.

الأسواق تصدق صندوق النقد

لدينا اتصال بنّاء للغاية مع جميع الأعضاء وبضمنهم تركيا

كريستينا جورجيفا

لم نعقد اجتماعا أو نطلب شيئا من أي مؤسسة أو دولة

براءت البيرق

وكانت الحكومة التركية قد أعلنت عن حزمة دعم تقل قيمتها عن 15 مليار دولار لتوفير الإغاثة للشركات المتضررة من تفشي الوباء، وهو رقم ضئيل قياسا بحجم الاقتصاد التركي وبرامج دعم الدول الأخرى.

وتأخرت تركيا في اتخاذ إجراءات للوقاية من تفشي فايروس كورونا لأنها لا تستطيع احتمال التداعيات الاقتصادية لتلك الإجراءات بسبب أوضاعها المالية الهشة.

وكشفت مصادر قريبة من حزب العدالة والتنمية عن وجود توتر بين البيرق ووزير الصحة، الذي يضغط من أجل اتخاذ إجراءات أكثر صرامة.

ويقول الكاتب في موقع "أحوال تركية" إيمري ديليفيلي، إن "عدم وجود موارد كافية هو السبب وراء إحجام أردوغان عن المضي قدما في اتخاذ إجراءات أكثر صرامة، فالدولة ببساطة لا تملك الموارد اللازمة لتأمين الحظر الكامل".

ويؤكد أن قلة الاحتياطات المالية لا تترك أمام أنقرة سوى خيار واحد فقط هو اللجوء إلى خطة إنقاذ من صندوق النقد الدولي.

ويبرر ديليفيلي عدم لجوء تركيا إلى صندوق النقد حتى الآن إلى استياء أردوغان من الصندوق، لكنه يقول إنه "سوف يلجأ إليه حين يتضح له وللبيرق وللاقتصاديين أنه لا يوجد طريق آخر".

وكشفت بيانات معهد الإحصاء التركي الصادرة أمس تراجع وتيرة نمو الناتج الصناعي لتركيا خلال فبراير الماضي، أي قبل فرض إجراءات العزل التي أقفلت معظم النشاطات الصناعية في البلاد.

وقال اتحاد مصنعي السيارات في تركيا إن إنتاج السيارات انخفض في مارس بنسبة 22 في المئة على أساس سنوي ليصل إلى نحو 103 آلاف سيارة بعد توقفات بسبب فايروس كورونا. وأضاف الاتحاد أن الصادرات تراجعت 30 في المئة.

وأظهرت بيانات البنك المركزي التركي الصادرة أمس ارتفاع عجز ميزان الحساب الجاري لتركيا خلال فبراير الماضي بأكثر من عشرة أضعاف مستوياته قبل عام ليصل إلى 1.23 مليار دولار.

كما أظهرت بيانات يوم الجمعة أن معدل البطالة في تركيا ارتفع إلى 13.8 في المئة في الفترة من ديسمبر إلى فبراير. ومن المتوقع أن تتضاعف أرقام البطالة بعد أن أوقف تفشي الوباء معظم قطاعات الاقتصاد التركي.

ويتصدر قطاع السياحة، الذي يمثل عصب الاقتصاد التركي، قائمة القطاعات المتضررة، لأن معظم الفنادق والمنتجعات السياحية تعتمد على موسم يمتد فقط من نهاية أبريل إلى نهاية أكتوبر.

ولذلك فإن انتشار فايروس كورونا يمثل ضربة قاضية لنشاط الفنادق وشركات القطاع السياحي المرتبطة بها، بعد انهيار جميع حجوزات الموسم الحالي.

ويقول ديليفيلي إن الفنادق حتى إذا لم تواجه الإفلاس، فإنها ستتعرض لضغوط رهيبة وسيكون لذلك تأثير كبير على الاقتصاد التركي، لأنها تمثل ثلثي عائدات السياحة وتساهم بنسبة 5 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي.

ومن المستبعد أن تستعيد السياحة عافيتها حتى لو تبدد الوباء في شهر يونيو، حيث ستحتاج شركات الطيران لبعض الوقت لاستئناف الرحلات ويحتاج الناس لكسب بعض المال تدريجيا للعودة للرحلات السياحية.

ورجحت وكالة التصنيف الائتماني اليابانية الأسبوع الماضي أن يؤدي الضغط النزولي على الليرة إلى مزيد من الانخفاض في احتياطيات النقد الأجنبي، وإلى مزيد من الضغط على التمويل الخارجي عن طريق القطاع الخاص.

وتوقعت "أن تقوم الحكومة بوضع حزم مالية أكثر قوة بما في ذلك تدابير متعلقة بالميزانية في المستقبل القريب للتعامل مع التباطؤ السريع للاقتصاد، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تدهور إضافي للوضع المالي للحكومة".

بنوك الأردن تخفض الفائدة لتخفيف التداعيات الاقتصادية

عمان - واصلت السلطات الأردنية تنفيذ تعهداتها بتخفيف آثار كورونا على القطاعات المتضررة في محاولة منها لتطويق الأعباء على الشركات والأفراد من خلال الحوافز والتسهيلات المالية.

واستجابت البنوك التجارية الاثنين لدعوات البنك المركزي في الأردن لخفض سعر الفائدة التي يدفعها الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررون من الأزمة بخفض بواقع 1.5 في المئة اعتبارا من نهاية أبريل.

وصدر القرار عن جمعية البنوك في الأردن، التي تمثل البنوك التجارية، بعد أن خفض البنك المركزي سعر الفائدة الأساسي في منتصف مارس إلى 2.50 في المئة من 3.50 في المئة.

وتعد الشركات الصغيرة الأكثر تضررا، حيث توقفت معظم مداخيلها بعد تطبيق إجراءات عزل صارمة منذ شهر أدت إلى توقف قطاعات اقتصادية كثيرة بشكل كلي.

وتقول هذه الشركات إنها لم تتلق دعما حكوميا كافيا ويبدي الكثيرون قلقا بشأن قدرتها على مواصلة دفع أجور العاملين.

وأعلن البنك المركزي حزمة إجراءات لمساعدة الشركات والأفراد المتضررين من خلال إصدار تعليمات للبنوك التجارية بتأجيل مدفوعات قروض للشركات والأفراد.

وقرر المركزي ضخ سيولة إضافية للاقتصاد بقيمة 550 مليون دينار (775.5 مليون دولار)، من خلال تخفيض الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع لدى البنوك من 7 في المئة إلى 5 في المئة.

> **البنوك التجارية تخفض سعر الفائدة للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة بنحو 1.5 في المئة اعتبارا من نهاية أبريل**

وينتاب القلق المسؤولين الأردنيين من أن تقلص الأزمة، التي أضرت بقطاع السياحة الذي يدر نحو خمسة مليارات دولار سنويا، توقعات النمو وتعمق التراجع الاقتصادي.

وكانت السلطات المالية الأردنية قد سارعت في الشهر الماضي لاتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة تداعيات انتشار جائحة كورونا على الأنشطة الاقتصادية عبر تعزيز السيولة وتأجيل سداد كافة القروض وخفض تكاليف التمويل، بهدف تخفيف آثارها التي تفاقمت بشكل متسارع على نطاق عالمي. وفي محاولة منه لتطويق الأزمة قرر المركزي تأجيل سداد الأقساط المالية المستحقة على الأفراد الشركات والمؤسسات وجدولة القروض والسماح بتقسيطها دون أي فوائد حتى نهاية 2020.

كما أتاح تأجيل سداد قروض أسواق التجزئة والسماح بتقسيطها دون زيادة على الفوائد. وأوضح أن القرارات تأتي في ضوء التطورات العالمية المتسارعة الناتجة عن أثر فايروس كورونا وما يشكله من تحديات للاقتصاد المحلي.

وحتى يحافظ على نشاط التمويل في السوق، قرر أيضا تخفيض كلف التمويل وزيادة الآجال للتسهيلات القائمة والمستقبلية للقطاعات الاقتصادية، بما فيها المشاريع المتوسطة والصغيرة من خلال برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية.

وذكرت لجنة عمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي في بيانها أنها خفضت أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس على جميع أدوات السياسة النقدية.

طيران الإمارات تعيد تسيير رحلات محدودة

دبي - أعلنت شركة طيران الإمارات أنها تعتزم إعادة تسيير رحلات محدودة لتلبية حاجة الوافدين في الإمارات من الراغبين في العودة إلى بلدانهم مع اتخاذ معايير وقاية مشددة لضمان سلامة المسافرين وطاقم الموظفين.

وتخطط الشركة لتشغيل رحلات نقل الركاب إلى كل من جاكرتا وتايبيه وشيكاغو وتونس والجزائر وكابول، إضافة إلى الرحلات التي بدأت تشغيلها مؤخرا إلى كل من لندن وفرانكفورت من أجل تسهيل سفر الزوار والمقيمين الراغبين في العودة إلى بلدانهم.

وقالت إنه يمكن الحجز على هذه الرحلات مباشرة عبر الموقع الرسمي للشركة أو عن طريق وكلاء السفر.

وذكرت وكالة أنباء الإمارات الرسمية أنه سيتم السماح فقط لمواطني الوجهة وكذلك الذين يستوفون شروط الدخول بالصعود إلى الطائرة حيث يتعين عليهم تلبية متطلبات وشروط الدخول إلى الدولة التي يسافرون إليها.

وقالت طيران الإمارات إن جميع الرحلات التي تم استئنافها ستكون عبر المبنى 3 في مطار دبي الدولي.

وأضافت أنه سوف يتعين على جميع المسافرين اتباع جميع إجراءات الصحة والسلامة المعتمدة من قبل السلطات في دولة الإمارات ودولة الوجهة المقصودة.

وأشارت إلى أنه لن يتوفر للمسافرين في الظروف الحالية بعض الخدمات المعتادة مثل إجراء ترتيبات السفر واختيار المقعد عبر الإنترنت وخدمة السيارة مع سائق وخدمة الصالات الخاصة في أي من الوجهات.

كما ستطبق طيران الإمارات برنامجا معدلا للخدمة على هذه الرحلات للالتزام بقواعد الصحة والسلامة، حيث لن تتوفر على الطائرات أي مطبوعات.

وقالت إن تقديم الأطعمة والمشروبات للركاب سوف يستمر مع تشديد الحرص على تجنب حصول تلامس بين أفراد الأطقم والركاب أثناء الخدمة، وذلك من خلال إجراءات معدلة لتعبئة وتغليف الوجبات وتقديم المشروبات في عبواتها الأصلية. وسيتم مؤقتا وقف خدمة السيارة مع سائق وكذلك إغلاق الصالات الخاصة في المطار ولن يسمح للركاب باصطحاب أمتعة يدوية على الطائرات باستثناء الكمبيوتر المحمول والحقيبة اليدوية الشخصية وحقيبة مستلزمات الأطفال.

وسمحت الشركة بإضافة 7 كيلوغرامات على المعدل المسموح لكل راكب لوضع أمتعته اليدوية مع حقائبه في عنبر الشحن.

ويتعين على الركاب وضع أقنعتهم وقفازاتهم الخاصة طوال الرحلة ابتداء من مرحلة عمل إجراءات السفر على الكاونترات كما ينبغي عليهم الوصول إلى صالة المطار لإنهاء الإجراءات قبل ثلاث ساعات من مواعيد إقلاع رحلاتهم.

وستخضع جميع طائرات طيران الإمارات لعمليات تنظيف وتعقيم مكثفة عند عودتها إلى دبي بعد كل رحلة.

وكانت مجموعة طيران الإمارات أعلنت في 2 من أبريل الجاري أنها حصلت على موافقة رسمية من السلطات للبدء بتشغيل عدد من رحلات الركاب، لإعادة مسافرين إلى بلدانهم.

وأوضحت شركة طيران الإمارات في بيان أنها ستسيّر أسبوعيا أربع رحلات إلى لندن وثلاث رحلات إلى كل من فرانكفورت وباريس وبروكسل وزيوريخ.

كما أعلنت شركة الاتحاد للطيران تشغيل عدد محدود من الرحلات الجوية لنقل زوار إلى بلدانهم بعد مرور أقل من أسبوعين على تعليق الرحلات الجوية في البلاد على خلفية انتشار فايروس كورونا المستجد.

واستأنفت الاتحاد تشغيل عدد محدود من الطائرات مع رحلة تقل مسافرين إلى سيول في كوريا الجنوبية منذ الـ5 من أبريل الجاري.

وقالت الشركة إنها ستشغل سبع رحلات إلى سيول وخمس إلى سنغافورة وست إلى مانيلا ورحلتين إلى جاكرتا حتى 21 أبريل الجاري.

وسبق وأكدت حكومة دبي الأسبوع الماضي أنها ملتزمة بتقديم الدعم الكامل لشركة طيران الإمارات التابعة لها، للتغلب على الآثار المدمرة لتفشي فايروس كورونا المستجد، في وقت اتسعت فيه إجراءات حظر الحركة بالكامل.

وقال ولي عهد دبي الشيخ حمدان بن محمد بن راشد إن حكومة الإمارة ستضخ رأس مال جديدا في شركة طيران الإمارات نظرا لما تمثله من أهمية استراتيجية لاقتصاد دبي والإمارات.

وكتب في حسابه على تويتر أن "حكومة دبي ملتزمة بتقديم الدعم الكامل لطيران الإمارات في هذا الظرف الاستثنائي من خلال ضخ رأسمال جديد للشركة".

وأضاف أن "طيران الإمارات تتمتع بمكانة استراتيجية كبيرة كأحد الدعائم الرئيسية لاقتصاد إمارة دبي ودولة الإمارات عموما".

ولم يكشف الشيخ حمدان، نجل رئيس حكومة دولة الإمارات وحاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، عن قيمة الرأسمال الجديد، لكنه أشار إلى أنّ "مزيدا من التفاصيل" ستعلن في وقت لاحق.

وكانت المجموعة الإماراتية، أكبر ناقل جوي في المنطقة، أعلنت قبل نحو أسبوع تعليق الرحلات بناء على طلب حكومي، وذلك لوقف انتشار فايروس كورونا المستجد كوفيد – 19.

وفي ظل وقف الرحلات، قالت المجموعة التي تضم أكبر أسطول من طائرات إيرباص أي 380 الضخمة، إنها ستقوم بخفض الرواتب الأساسية مؤقتا بنسب تتراوح بين 25 إلى 50 في المئة لغالبية العاملين فيها لفترة ثلاثة أشهر دون إلغاء الوظائف.

وتعهدت بنوك دبي باتخاذ إجراءات لدعم الزبائن بهدف التخفيف من الضغوط الاقتصادية التي تسبب فيها انتشار فايروس كورونا المستجد.

> **إعادة رحلات نحو جاكرتا وتايبيه وشيكاغو وتونس والجزائر وكابول مع اتباع تدابير الوقاية والسلامة الضرورية**

ونقلت عن الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم قوله إن الإجراءات تشمل طرح خطط سداد مرنة وإلغاء فوائد وتكاليف إضافية وتخفيض رسوم، تُنفذ في الفترة من أول أبريل حتى 30 يونيو المقبل.